Sada Al-Jamiah Journal of Financial and Administrative Sciences
Volume 1, Issue 2 - 2025 - Pages 103-117

The impact of inflation on economic stability in Libya during the period (2005-2023)

Faraj Al-Abdi *
Department of Economics, Faculty of Economics, Alasmarya Islamic University, Libya
***Email (for reference researcher):** fdr203513@asmarya.edu.ly

أثر التضخم على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2005-2023)

د. فرج منصور عمار العبدي*
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد - مسلاتة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا

Received: 19-08-2025; Accepted: 31-10-2025; Published: 18-11-2025

Abstract
Inflation is one of the most prominent economic phenomena that directly impacts economic stability, due to its repercussions on financial markets, fluctuations in growth rates, and weakening of the purchasing power of the national currency. This study aims to analyze the impact of inflation on economic stability in Libya during the period from 2005 to 2023. This study investigates the influencing factors and measures the relationship between inflation rates and economic stability indicators using econometric analysis tools.
The study adopts a descriptive analytical approach to explain the theoretical concepts related to inflation and economic stability, while employing a quantitative approach to analyze the relationship between the two variables based on official statistical data and appropriate econometric models.
The results revealed that inflation rates in Libya had a mixed impact on economic stability, as sharp fluctuations contributed to increased economic uncertainty. The results also demonstrated an inverse relationship between inflation rates and stability indicators, underscoring the urgent need to adopt more effective monetary and fiscal policies to reduce inflation and enhance the foundations of economic stability in the country.
Keywords: Inflation, economic stability, Libyan economy, econometric analysis, monetary policy.

المخلص
يُعَدّ التضخم من أبرز الظواهر الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي، لما له من تداعيات على الأسواق المالية، وتذبذب في معدلات النمو، فضلاً عن إضعاف القوة الشرائية للعملة الوطنية، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التضخم على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2023، وذلك من خلال استقصاء العوامل المؤثرة وقياس العلاقة بين معدلات التضخم ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي باستخدام أدوات التحليل القياسي.
تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتفسير المفاهيم النظرية المتعلقة بالتضخم والاستقرار الاقتصادي، إلى جانب توظيف المنهج الكمي لتحليل العلاقة بين المتغيرين استناداً إلى بيانات إحصائية رسمية ونماذج قياسية ملائمة.
وقد كشفت النتائج عن أن معدلات التضخم في ليبيا كان لها أثر متباين على الاستقرار الاقتصادي، حيث ساهمت التقلبات الحادة في تعزيز حالة عدم اليقين الاقتصادي، كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم ومؤشرات الاستقرار، ما يؤكد الحاجة المُلِحّة إلى تبنّي سياسات نقدية ومالية أكثر فاعلية للحد من التضخم وتعزيز مقومات الاستقرار الاقتصادي في البلاد.
الكلمات المفتاحية: التضخم، الاستقرار الاقتصادي، الاقتصاد الليبي، التحليل القياسي، السياسة النقدية.

المقدمة

يُعد الاستقرار الاقتصادي من الركائز الأساسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها، لما له من دور محوري في تعزيز النمو والتنمية المستدامة، وتحقيق التوازن في السياسات الاقتصادية، ويُعَدّ التضخم من أبرز التحديات التي تواجه هذا الاستقرار، إذ يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية، وزيادة حالة عدم اليقين، ويؤثر سلبًا على بيئة الاستثمار والأسواق المالية، وتزداد خطورة

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

التضـــخم في الدول النامية، ومن بينها ليبيا، التي شـــهدت خلال الســـنوات الأخيرة تقلبات اقتصـــادية حادة نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة.

شـهدت ليبيا خلال الفترة من 2005 إلى 2023 تغيرات ملحوظة في معدلات التضـخم، انعكسـت بشـكل مباشـر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، مثل سعر الصرف، معدل البطالة، والناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يستدعي دراسة تحليلية معمقة لفهم طبيعة العلاقة بين التضخم والاستقرار الاقتصادي في السياق الليبي، والوقوف على مدى تأثير كل منهما على الآخر.

تهدف هذه الدراسـة إلى تحليل أثر التضـخم على الاسـتقرار الاقتصـادي في ليبيا، من خلال توظيف المنهج الوصـفي التحليلي لتفسير المفاهيم النظرية ذات الصلة، بالإضافة إلى استخدام التحليل القياسي لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين اعتمادًا على بيانات إحصائية رسمية، وتسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية لصناع القرار، تسهم في صياغة سياسات اقتصادية فعالة تضمن خفض معدلات التضخم وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

يُعَدّ التضخم من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول، نظراً لتأثيره المباشر على الأداء الاقتصادي والاستقرار المالي، فالارتفاع المستمر في الأسعار يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملة الوطنية، مما ينعكس سلبًا على مستويات الإنتاج والاستثمار، ويهدد الاستقرار الاجتماعي، وفي الحالة الليبية، عانى الاقتصاد الوطني من تقلبات حادة في معدلات التضخم خلال العقدين الماضيين، نتيجة لتغيرات سياسية وأمنية واقتصادية معقدة، أدت إلى تذبذب واضح في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق، تنبع إشكالية الدراسة في محاولة فهم وتحليل العلاقة بين التضخم والاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2005–2023)، ويمكن بلورتها في السؤال الرئيس التالي:

ما هو تأثير التضخم على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2005–2023)؟

أهداف الدراسة:

1. تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية، تتمثل في:
2. تحليل العلاقة بين معدلات التضخم ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.
3. دراسة تطورات التضخم خلال الفترة (2005–2023) وتحليل أسبابها.
4. تقييم فعالية السياسات الاقتصادية التي تم اتباعها في الحد من التضخم وتعزيز الاستقرار.
5. اقتراح سياسات وتوصيات من شأنها الإسهام في تحسين الاستقرار الاقتصادي من خلال السيطرة على التضخم.

أهمية الدراسة:

1. تبرز أهمية هذه الدراسـة من خلال تسـليط الضـوء على العلاقة بين التضـخم والاسـتقرار الاقتصـادي في السـياق الليبي، وما يترتب على ذلك من نتائج تساعد في رسم السياسات الاقتصادية المناسبة، وذلك من خلال:
2. تحليل أسباب التضخم في ليبيا والعوامل الاقتصادية والمالية التي تسهم في تفاقمه.
3. تقييم تأثير التضـخم على مؤشـرات الاسـتقرار الاقتصـادي، مثل الناتج المحلي الإجمالي، وسـعر الصـرف، ومعدل البطالة.
4. تقديم رؤى وتوصيات عملية لصناع القرار والمؤسسات الاقتصادية حول السياسات النقدية والمالية الفعالة للحد من التضخم وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

1. دراسة Erbakan & Okuyan (2008):

هدفت هذه الدراسـة إلى تحليل العلاقة بين التضـخم والنمو الاقتصـادي في تركيا، حيث توصـل الباحثان إلى أن هناك علاقة عكسية بين التضخم والنمو الاقتصادي على المدى القصير، أي أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي، بينما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية تسير من التضخم نحو النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، مما يشير إلى أن التضخم قد يكون له تأثيرات تراكمية على مسار النمو مستقبلاً.

2. دراسة Kasidi & Mwakanemela (2013):

أجريت هذه الدراسة في تنزانيا، وهدفت إلى تقدير أثر التضخم على النمو الاقتصادي باستخدام أدوات تحليل قياسي، وقد خلصت النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي، حيث يؤثر التضخم المرتفع بشكل سلبي على الأداء الاقتصادي ويعيق فرص تحقيق نمو مستدام.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. دراسة Dinh Thanh (2015):

ركزت هذه الدراسة على اختبار فرضية العلاقة غير الخطية بين التضخم والنمو الاقتصادي، من خلال عينة تضم 14 دولة أوروبية، وتوصلت نتائج التحليل إلى وجود علاقة غير خطية بين المتغيرين، حيث تختلف طبيعة العلاقة حسب مستوى التضخم، وقد بلغ متوسط معدل التضخم في العينة 7.84%، مما يشير إلى أن هناك مستويات من التضخم قد تكون مقبولة اقتصاديًا، بينما تؤدي الزيادات المفرطة إلى آثار سلبية.

4. دراسة سعاد جبار ولطيفة بن يوب (2015):

تناولت هذه الدراسة أثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970–2012، اعتمدت الباحثتان على منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتحليل العلاقة بين التضخم وكل من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الحقيقي، معدل النمو، عرض النقود، الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، وأسعار النفط، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، وذلك بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى الأول.

5. دراسة محمد مصطفى محمد (2016):

سعت هذه الدراسة إلى تحليل محددات التضخم في السودان، مركزة على تأثير عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، وعجز الميزانية، اعتمد الباحث على مزيج من المنهج الوصفي والتاريخي والإحصائي، وقد أظهرت النتائج أن السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات التضخم هو عجز الميزانية، مما دفع الباحث إلى التوصية باتباع سياسات مالية تقلل من حجم الإنفاق العام وتزيد من الإيرادات العامة بهدف السيطرة على معدلات التضخم وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

المنهجية: إجراءات الدراسة والأدوات

الإطار النظري للدراسة

أولاً: التضخم

1. مفهوم التضخم

يُعد التضخم من الظواهر الاقتصادية الأكثر تعقيدًا وتأثيرًا على استقرار الاقتصادات الوطنية، حيث يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمستويات الأسعار، القوة الشرائية للنقود، والنشاط الاقتصادي العام، ويُعرف التضخم عمومًا بأنه الارتفاع المستمر والمفرط في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملة المحلية، ويعكس اختلالًا في التوازن بين العرض والطلب الكليين في الاقتصاد. (السيد 43:2015).

وقد تناول الاقتصاديون مفهوم التضخم من زوايا متعددة، تبعًا للمدرسة الفكرية التي ينتمون إليها. فعلى سبيل المثال، يرى أنصار المدرسة الكلاسيكية أن التضخم هو ظاهرة نقدية في الأساس، تنتج عن الزيادة المفرطة في الكتلة النقدية دون أن يقابلها نمو حقيقي في الإنتاج، وهو ما عبر عنه "ميلتون فريدمان" بقوله: "التضخم دائمًا وأبدًا ظاهرة نقدية"، أما المدرسة الكينزية، فترى أن التضخم يمكن أن ينشأ نتيجة اختلالات في جانب الطلب، مثل زيادة الإنفاق الكلي، أو في جانب التكاليف، مثل ارتفاع الأجور وأسعار المواد الخام، وهو ما يُعرف بالتضخم الناتج عن التكاليف أو التضخم المدفوع بالطلب.

كما يميز بعض الاقتصاديين بين التضخم المقبول أو المعتدل، والذي قد يُعد مؤشرًا على نمو اقتصادي نشط، وبين التضخم الجامح الذي يُسبب اضطرابات اقتصادية واجتماعية خطيرة، مثل تآكل المدخرات، وانخفاض مستويات المعيشة، وزيادة معدلات الفقر والبطالة. (أرحومة، وآخرون 115:2019).

وبناءً على ذلك، فإن فهم مفهوم التضخم بدقة يمثل خطوة أساسية لتحليل أسبابه، وقياس آثاره على الاقتصاد الكلي، ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة للحد من تداعياته السلبية، لا سيما في ظل ما تشهده الاقتصادات النامية – ومنها الاقتصاد الليبي – من تقلبات حادة في مستويات الأسعار خلال السنوات الأخيرة.

2. أنواع التضخم

تتعدد أنواع التضخم باختلاف الأسباب والعوامل المؤدية إليه، وبحسب معايير التصنيف التي يعتمدها الباحثون الاقتصاديون، مما يعكس الطبيعة المعقدة والديناميكية لهذه الظاهرة، ويمكن تصنيف التضخم وفقًا لعدة معايير، من أبرزها: سرعة ارتفاع الأسعار، والأسباب المحفزة له، ومدى شموليته، وطبيعته البنيوية أو الظرفية. وفيما يلي عرض لأهم أنواع التضخم:

أ. من حيث سرعة ارتفاع الأسعار:

- **التضخم الزاحف (Creeping Inflation):** يُشير إلى ارتفاع طفيف في المستوى العام للأسعار بمعدلات سنوية منخفضة، غالبًا لا تتجاوز 3%. ويُعد هذا النوع من التضخم مقبولًا نسبيًا، بل قد يكون مؤشرًا على حيوية النشاط الاقتصادي.
- **التضخم المتسارع (Galloping Inflation):** يتمثل في زيادة الأسعار بوتيرة أسرع وأكثر وضوحًا، مما يؤدي إلى انخفاض ملموس في القوة الشرائية. وتبلغ معدلاته عادة ما بين 10% إلى 100% سنويًا.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

- **التضخم الجامح (Hyperinflation):** وهو من أخطر أنواع التضخم، حيث ترتفع الأسعار بمعدلات خيالية تصل إلى مئات أو آلاف في المئة خلال فترات زمنية قصيرة، مما يؤدي إلى انهيار قيمة العملة وتدهور النظام الاقتصادي، كما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، أو في زيمبابوي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. (السيد2015:44)

ب. من حيث أسباب حدوثه:

- **تضخم الطلب (Demand-Pull Inflation):** يحدث نتيجة زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد عن الطاقة الإنتاجية المتاحة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة التنافس على السلع والخدمات.
- **تضخم التكاليف (Cost-Push Inflation):** ينشأ هذا النوع نتيجة ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج، مثل الأجور أو أسعار المواد الخام، مما يدفع المنتجين إلى تمرير هذه الزيادات إلى المستهلكين.
- **التضخم المستورد (Imported Inflation):** ينتج عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الخارج لتلبية احتياجاتها الأساسية، مما يؤدي إلى انتقال التضخم من الخارج إلى الداخل.
- **التضخم النقدي (Monetary Inflation):** وهو تضخم ناتج عن التوسع المفرط في عرض النقود دون أن يقابله نمو حقيقي في الإنتاج أو الخدمات، مما يؤدي إلى اختلال العلاقة بين كمية النقود المتداولة والسلع المتاحة. (طلحة،2019:46).

ج. من حيث مدى شموليته:

- **التضخم العام:** ويشمل ارتفاعًا في الأسعار عبر معظم القطاعات الاقتصادية، مما يجعله يؤثر على مجمل الاقتصاد الوطني.
- **التضخم الجزئي**: وهو ارتفاع الأسعار في قطاع معين فقط، مثل قطاع الطاقة أو الغذاء، دون أن يمتد إلى باقي القطاعات.

د. من حيث طبيعته البنيوية أو الظرفية:

- **التضخم البنيوي**: يُعزى إلى اختلالات هيكلية طويلة الأجل في الاقتصاد، مثل ضعف الإنتاجية، أو الاعتماد المفرط على الاستيراد، أو سوء توزيع الموارد.
- **التضخم الظرفي:** ينشأ نتيجة عوامل مؤقتة، مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات السياسية، وغالبًا ما يكون مؤقتًا ويتلاشى بزوال السبب. (عزري، وآخرون2022:2018)

وبهذا التنوع في الأنواع، تتضح أهمية دراسة التضخم بصورة شاملة، لفهم أبعاده المختلفة، والتعامل معه من خلال سياسات اقتصادية دقيقة ومتكاملة، تراعي خصوصية كل نوع وظروف نشأته.

3. أسباب التضخم

يعد التضخم ظاهرة اقتصادية معقدة، تتأثر بعدد من العوامل التي تعمل على زيادة المستوى العام للأسعار. هذه العوامل قد تكون نقدية، هيكلية، أو ظرفية، وتتداخل مع بعضها البعض بشكل يعكس ديناميكية الاقتصاد الوطني والعالمي. ومن أبرز الأسباب التي تؤدي إلى التضخم، ما يلي:

- **الزيادة في عرض النقود:** تعد زيادة عرض النقود من أبرز الأسباب المسببة للتضخم، حيث يؤدي التوسع المفرط في كمية النقود المتداولة إلى حدوث اختلال بين العرض والطلب على السلع والخدمات. وتعتبر هذه النظرية جزءًا أساسيًا من نظرية التضخم النقدي، التي ترى أن زيادة المعروض النقدي دون زيادة مكافئة في الإنتاج يؤدي إلى رفع الأسعار. غالبًا ما يحدث ذلك في حالات الإفراط في طباعة النقود من قبل السلطات النقدية أو البنوك المركزية، خصوصًا في الدول التي تواجه مشكلات اقتصادية أو تعاني من العجز المالي. (أقشيش2020:10).
- **زيادة الطلب الكلي (التضخم الناتج عن الطلب):** تحدث هذه الظاهرة عندما يرتفع الطلب على السلع والخدمات في الاقتصاد بشكل يفوق قدرة الإنتاج المحلية على تلبيته. هذا النوع من التضخم يعرف بـ تضخم الطلب (Demand-Pull Inflation)، ويظهر عادة في فترات النمو الاقتصادي السريع أو بعد حدوث تحفيز مالي من الحكومة (مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب). وعندما يتجاوز الطلب قدرة الاقتصاد على تلبية احتياجاته، يرتفع المستوى العام للأسعار. (رحومة، وآخرون2019:117).
- **زيادة تكاليف الإنتاج (التضخم الناتج عن التكاليف):** يُعرف هذا النوع بـ تضخم التكاليف (Cost-Push Inflation)، ويحدث عندما ترتفع تكاليف الإنتاج بسبب زيادات في أسعار المواد الخام، مثل النفط أو المعادن، أو بسبب زيادات في أجور العمال. ويميل هذا النوع من التضخم إلى التأثير على جميع قطاعات الاقتصاد، حيث يمرر المنتجون التكاليف المرتفعة إلى المستهلكين على شكل أسعار أعلى للسلع والخدمات. علاوة على ذلك، قد تؤدي القيود الإنتاجية مثل نقص العمالة أو ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى التضخم في هذا السياق. (رحومة، وآخرون2019:117).

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- **تدهور قيمة العملة الوطنية (التضخم المستورد):** يتأثر التضخم أيضًا بتدهور قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. عندما تنخفض قيمة العملة، تزيد تكلفة السلع المستوردة، مما يؤدي إلى التضخم المستورد (Imported Inflation). يعتبر هذا النوع من التضخم شائعًا في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الواردات، حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة، وبالتالي زيادة الأسعار داخل الاقتصاد المحلي.
- **العوامل الهيكلية:** يشير التضخم الهيكلي إلى الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن اختلالات هيكلية في الاقتصاد. يمكن أن يكون ذلك نتيجة لضعف البنية الإنتاجية، نقص في الاستثمارات في القطاعات الحيوية، أو غياب التنوع في الاقتصاد. في مثل هذه الحالات، قد تواجه البلاد صعوبة في تلبية احتياجاتها المحلية من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار.
- **الأنظمة الاقتصادية والسياسات الاقتصادية غير المتوازنة:** يمكن أن تؤدي السياسات الاقتصادية غير المتوازنة إلى زيادة التضخم. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي السياسات المالية التوسعية مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب إلى زيادة الطلب الكلي بشكل يتجاوز قدرة الاقتصاد على تلبية احتياجاته، وبالتالي يتسبب في زيادة الأسعار. كذلك، قد تكون السياسات النقدية غير المدروسة مثل خفض أسعار الفائدة أو توسيع المعروض النقدي بشكل مفرط سببًا آخر لزيادة التضخم.
- **التوقعات المستقبلية:** تؤثر التوقعات المستقبلية للتضخم على سلوك الأفراد والشركات، مما يؤدي إلى ظهور ما يسمى بتضخم التوقعات. على سبيل المثال، إذا كان الأفراد يتوقعون ارتفاعًا كبيرًا في الأسعار في المستقبل، فإنهم سيزيدون من طلباتهم على السلع والخدمات في الوقت الحاضر، مما يؤدي إلى زيادة في الأسعار. كما أن الشركات قد تقوم برفع الأسعار لتجنب تأثير زيادة التكاليف المستقبلية.
- **الأزمات السياسية والكوارث الطبيعية:** يمكن أن تؤدي الأزمات السياسية مثل الحروب أو الاضطرابات الاجتماعية إلى توقف الإنتاج وزيادة التكاليف. كما تؤدي الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات أو الجفاف إلى تدمير المحاصيل والبنية التحتية الاقتصادية، مما يقلل العرض ويزيد الأسعار. في مثل هذه الحالات، غالبًا ما يشهد الاقتصاد زيادة حادة في الأسعار بسبب تدهور الإنتاجية والتوزيع.
- **ارتفاع أسعار النفط والطاقة:** تعتبر أسعار النفط والطاقة من أهم العوامل التي تؤدي إلى التضخم في العديد من الاقتصاديات. نظرًا لأن الطاقة تعتبر مكونًا أساسيًا في جميع القطاعات الاقتصادية، فإن أي زيادة في أسعار النفط أو الغاز الطبيعي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج على مستوى العالم، مما ينعكس بشكل مباشر في زيادة الأسعار على مستوى السلع والخدمات.

4. آثار التضخم

يُعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي تحمل آثارًا كبيرة على مختلف جوانب الاقتصاد والمجتمع. وتختلف تأثيرات التضخم باختلاف درجته وطبيعة الاقتصاد الذي يحدث فيه. بينما قد تؤدي بعض مستويات التضخم إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، يمكن أن يكون التضخم المرتفع والمستمر له تأثيرات سلبية جسيمة. سنعرض في هذا المطلب أبرز آثار التضخم، سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو الأفراد.

- **تآكل القوة الشرائية:** من أبرز آثار التضخم تآكل القوة الشرائية للعملة، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض القيمة الفعلية للنقود. نتيجة لذلك، يحتاج الأفراد إلى دفع مزيد من المال لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات التي كانوا يستطيعون شراؤها سابقًا. وتزداد حدة هذا التأثير مع التضخم المرتفع والمستمر، مما يؤثر بشكل كبير على مستوى معيشة الأفراد، خصوصًا أولئك الذين يعتمدون على دخل ثابت، مثل الموظفين الحكوميين أو أصحاب المعاشات. (بن رزق62:2021).
- **التأثير على المدخرات والاستثمار:** يؤثر التضخم على المدخرات بشكل مباشر، حيث يقلل من قيمة الأموال المدخرة بمرور الوقت. إذا لم تتمكن المدخرات من تحقيق عوائد أعلى من معدلات التضخم، فإنها تفقد جزءًا من قيمتها الحقيقية. بالنسبة للمستثمرين، قد يؤدي التضخم المرتفع إلى زيادة حالة عدم اليقين بشأن العوائد المستقبلية، مما يدفعهم إلى تغيير استراتيجيات الاستثمار أو الابتعاد عن بعض الأسواق. كما يمكن أن يؤدي التضخم إلى تشجيع الاستثمارات في الأصول التي تحمي من التضخم مثل الذهب والعقارات، مما يؤدي إلى تحولات في تكوين المحفظة الاستثمارية. (مجيد16:2016)
- **زيادة التكاليف على الشركات:** تواجه الشركات التي تعمل في بيئة تضخمية ارتفاعًا في التكاليف بسبب زيادة أسعار المدخلات، مثل المواد الخام والطاقة. وإذا لم تتمكن الشركات من تمرير هذه التكاليف المرتفعة إلى المستهلكين عن طريق زيادة الأسعار، فإن أرباحها قد تتأثر سلبًا. في بعض الأحيان، قد تلجأ الشركات إلى تقليل إنتاجها أو خفض عدد الموظفين لتقليص التكاليف، مما يؤدي إلى آثار سلبية على النمو الاقتصادي. (مجيد16:2016)
- **تشويه القرارات الاقتصادية:** يُسبب التضخم تشويشًا في اتخاذ القرارات الاقتصادية سواء على مستوى الأفراد أو الشركات أو الحكومة. حيث يصبح من الصعب تحديد الأسعار الحقيقية للسلع والخدمات، ما يؤدي إلى اتخاذ

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

قرارات اقتصادية غير مثلى. على سبيل المثال، قد تؤدي الزيادة السريعة في الأسعار إلى عدم قدرة الأفراد على التنبؤ بالتكاليف المستقبلية، مما يجعل الادخار والتخطيط المالي طويل الأجل أمرًا صعبًا. (مجيد16:2016)

- **زيادة معدلات الفائدة:** من المتوقع أن يؤدي التضخم المرتفع إلى رفع معدلات الفائدة من قبل البنوك المركزية كوسيلة للحد من التضخم. رفع أسعار الفائدة يساهم في تقليل السيولة المتاحة في الاقتصاد، مما يؤدي إلى تقليل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. رغم أن هذه الخطوات قد تساعد في تقليل التضخم، إلا أنها قد تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، مما يؤثر سلبًا على قطاعات معينة مثل الإسكان والقروض. (بن رزق62:2021).
- **زيادة التفاوت الاجتماعي:** يمكن أن يزيد التضخم من التفاوت الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع. الأشخاص الذين يمتلكون أصولًا أو دخلاً مرنًا (مثل أصحاب العقارات أو الأسهم) قد يستفيدون من التضخم، حيث تزيد قيمة أصولهم مع ارتفاع الأسعار. على النقيض من ذلك، الأفراد الذين يعتمدون على دخل ثابت أو محدود قد يعانون بشكل أكبر بسبب تآكل قوتهم الشرائية، مما يزيد من الفجوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء. (بن رزق62:2021).
- **التأثير على التجارة الدولية:** يؤثر التضخم أيضًا على التجارة الدولية. عندما يحدث التضخم في بلد ما، قد تصبح صادراته أقل تنافسية على المستوى الدولي بسبب زيادة تكاليف الإنتاج. كما قد يؤدي التضخم إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية، مما يجعل السلع المستوردة أغلى، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف السلع والخدمات المحلية. وقد يؤدي هذا إلى تأثيرات سلبية على العجز التجاري، ويجعل البلاد أكثر اعتمادًا على الواردات.
- **إعادة توزيع الدخل:** يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل داخل المجتمع. الأشخاص الذين يستطيعون التكيف مع التضخم، مثل أولئك الذين يمتلكون أصولًا قابلة للتقدير (مثل العقارات أو الأسهم) أو الذين يملكون قدرة على زيادة دخلهم بشكل يتماشى مع التضخم، قد يستفيدون من هذه الظاهرة. على الجانب الآخر، الأشخاص ذوو الدخل الثابت (مثل المعاشات أو الرواتب الثابتة) يتعرضون لتأثيرات سلبية حيث تزداد تكلفة حياتهم اليومية بشكل غير متناسب مع دخولهم. (بن رزق62:2021).
- **زيادة الضغط على السياسات الحكومية:** يؤثر التضخم أيضًا على السياسات الحكومية، حيث تصبح الحكومات مضطرة إلى اتخاذ إجراءات وتدابير للحد من تأثير التضخم. قد تتضمن هذه السياسات رفع معدلات الفائدة من قبل البنوك المركزية، تقليص الإنفاق الحكومي، أو فرض ضوابط على الأسعار. إلا أن مثل هذه السياسات قد تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي أو زيادة مستويات البطالة.
- **تأثيرات على العملة الوطنية:** يمكن أن يؤدي التضخم المرتفع إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. هذا يشكل تحديًا للدول التي تعتمد على الواردات بشكل كبير، حيث تصبح السلع المستوردة أكثر تكلفة. كما أن انخفاض قيمة العملة قد يؤدي إلى تصاعد التضخم المستورد، مما يزيد من حدة التضخم داخل الاقتصاد المحلي. (بن رزق62:2021).

5. معالجة التضخم

تعد معالجة التضخم من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، خاصة في الدول النامية التي تعاني من تأثيرات التضخم على النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية. تُستخدم العديد من الأدوات والسياسات الاقتصادية للتحكم في التضخم وتقليص آثاره السلبية. وفي هذا المطلب، سنتناول مختلف الطرق التي يمكن من خلالها معالجة التضخم، سواء عبر السياسات النقدية أو المالية أو من خلال تعزيز الإنتاجية الاقتصادية. (السيد58:2015).

- **السياسة النقدية:** تمثل السياسة النقدية أحد الأدوات الرئيسية في مكافحة التضخم. تتخذ البنوك المركزية إجراءات عدة للتحكم في المعروض النقدي ومعدلات الفائدة بهدف الحد من التضخم:
- **رفع معدلات الفائدة:** عندما يرتفع التضخم، يمكن للبنك المركزي رفع معدل الفائدة بهدف تقليل الإقراض وبالتالي تقليص الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. هذا يؤدي إلى تقليل الضغوط التضخمية من خلال الحد من الطلب على السلع والخدمات.
- **تقليص المعروض النقدي:** من خلال أدوات مثل عمليات السوق المفتوحة (شراء أو بيع السندات الحكومية) أو زيادة متطلبات الاحتياطي للبنوك التجارية، يمكن للبنك المركزي تقليص كمية النقود المتاحة في الاقتصاد. هذا يساعد في تقليل السيولة في الأسواق، مما يساهم في تخفيف ضغوط التضخم.
- **السياسة المالية:** تُعتبر السياسة المالية من الأدوات الفعالة أيضًا في معالجة التضخم، حيث تهدف إلى ضبط الإنفاق الحكومي وإدارة الإيرادات العامة بشكل يساهم في الحد من التضخم. تشمل هذه السياسات:
- **تقليل الإنفاق الحكومي:** إذا كان التضخم ناتجًا عن زيادة الإنفاق الحكومي المفرط، يمكن للحكومة تقليص الإنفاق العام على المشاريع والبرامج غير الضرورية. هذا يساعد في تقليل الضغط على الطلب الكلي في الاقتصاد.
- **زيادة الضرائب:** يمكن للحكومة رفع الضرائب، سواء على الأفراد أو الشركات، لتقليص الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. ومع ذلك، يجب أن يتم ذلك بحذر لتجنب تأثيره السلبي على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.
- **خفض العجز المالي:** يمكن للحكومة السعي إلى تقليل العجز المالي من خلال تحسين إدارة الإيرادات وتقليص الإنفاق غير الضروري. هذا يساعد في تقليل ضغوط الدين العام وبالتالي التأثير في مستويات التضخم.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

- **السياسات الهيكلية والإنتاجية:** معالجة التضخم بشكل طويل الأمد يتطلب تحسينات في الهيكل الاقتصادي وزيادة الإنتاجية. يمكن للحكومات اتخاذ عدة خطوات لتحقيق ذلك:
- **تعزيز الإنتاجية:** من خلال تحسين كفاءة الإنتاج وتطوير القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل الصناعة والزراعة، يمكن رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد. هذا يؤدي إلى زيادة العرض في الأسواق وبالتالي تقليص الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب.
- **تنمية القطاع الخاص:** دعم الاستثمار الخاص وزيادة التنافسية بين الشركات يسهم في خفض الأسعار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. يشمل ذلك تسهيل إجراءات الاستثمار وتقديم حوافز للمستثمرين.
- **تنويع الاقتصاد:** تعزيز تنوع القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والتكنولوجيا يمكن أن يسهم في تقليل الاعتماد على القطاعات ذات الطلب المرتفع، مثل قطاع النفط، والذي قد يؤدي إلى تقلبات حادة في الأسعار.
- **الإصلاحات الهيكلية:** قد يتطلب معالجة التضخم أيضًا إجراء إصلاحات هيكلية لتحسين كفاءة السوق وزيادة الشفافية في الاقتصاد. تشمل هذه الإصلاحات:
- **تحسين نظام التجارة:** من خلال تحرير التجارة وتقليل الحواجز الجمركية، يمكن تقليل التكاليف المرتبطة بالاستيراد وزيادة توافر السلع بأسعار أقل.
- **تعزيز المنافسة:** عن طريق إزالة العوائق أمام الشركات الجديدة والمنافسة في الأسواق، مما يعزز فعالية الأسواق ويقلل من ارتفاع الأسعار نتيجة لاحتكار بعض الشركات.
- **تحسين الشفافية:** من خلال زيادة الشفافية في الاقتصاد والقطاع المالي، يمكن تقليل التضخم الناتج عن فساد أو سوء إدارة.
- **السياسة النقدية التوقعية:** يمكن للبنك المركزي أيضًا اعتماد السياسة النقدية التوقعية لمكافحة التضخم. عبر التحكم في توقعات السوق والمستثمرين حول مستقبل التضخم، يمكن للمؤسسات المالية التأثير في قرارات الأفراد والشركات بشأن الإنفاق والتوظيف. على سبيل المثال، إذا كانت التوقعات تشير إلى زيادة التضخم في المستقبل، قد يفضل الأفراد زيادة استهلاكهم الآن، مما يعزز الضغط التضخمي. لذا، يمكن أن يسهم البنوك المركزية في توجيه التوقعات عبر إصدار بيانات واضحة أو تعديلات على السياسات النقدية. (طلحة 34:2019).
- **السيطرة على التضخم المستورد:** إذا كان التضخم في بلد ما ناتجًا عن التضخم المستورد، أي ارتفاع أسعار السلع المستوردة بسبب ضعف العملة المحلية أو زيادة أسعار السلع العالمية، يمكن اتخاذ إجراءات للحد من هذا التأثير. من بين هذه الإجراءات:
- **تعزيز الإنتاج المحلي**: تشجيع القطاعات الإنتاجية المحلية على زيادة الإنتاج بهدف تقليل الاعتماد على الواردات.
- **تحقيق الاستقرار النقدي:** تحسين سياسات العملة للحد من التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف التي تؤدي إلى التضخم المستورد.
- **السياسات الاجتماعية والرفاهية:** يمكن أن تتبنى الحكومة سياسات اجتماعية للتخفيف من تأثيرات التضخم على الفئات الاجتماعية الضعيفة. هذه السياسات قد تشمل:
- **التحويلات النقدية:** تقديم الدعم المالي للأسر الفقيرة لمساعدتها على مواجهة زيادة الأسعار.
- **الحد الأدنى للأجور:** تعديل الأجور وفقًا لزيادة التضخم لضمان الحفاظ على مستوى المعيشة.
- **دعم السلع الأساسية:** يمكن للحكومة تقديم دعم للسلع الأساسية مثل الغذاء والطاقة لضمان عدم تأثر الفقراء بشكل كبير بارتفاع الأسعار.

ثانياً: الاستقرار الاقتصادي

1. تعريف الاستقرار الاقتصادي:

الاستقرار الاقتصادي لا يقتصر فقط على النمو المستدام في الناتج المحلي الإجمالي أو تقليل مستويات التضخم، بل يشمل أيضًا الحفاظ على معدلات بطالة منخفضة، وجود توازن في الميزان التجاري، والحفاظ على استقرار قيمة العملة المحلية. يمكننا أيضًا القول بأن الاستقرار الاقتصادي يتطلب توافر بيئة اقتصادية قادرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية، بحيث يتمكن الاقتصاد من الاستمرار في النمو دون حدوث تقلبات كبيرة قد تؤثر سلبًا على المجتمع.

الاستقرار الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة تُمكن المجتمع من التقدم والازدهار، حيث يعمل على تحقيق رفاهية المجتمع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل. ولهذا، يُعد من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات لتحقيقها عبر السياسات الاقتصادية. (بعوني777:2017).

2. أبعاد الاستقرار الاقتصادي:

الاستقرار الاقتصادي لا يمكن فهمه إلا من خلال مجموعة من الأبعاد التي تشكل مكونات هذا المفهوم، وهي تشمل: (أقشيش18:2020).

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

- **الاستقرار المالي:** يشير إلى استقرار النظام المالي في الدولة، بما في ذلك المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. وهو يتطلب توفير السيولة اللازمة للسوق المالي، وتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية، وكذلك ضمان قدرة البنوك على تقديم الائتمان دون مخاطر كبيرة.
- **الاستقرار النقدي:** يتجسد في الحفاظ على قيمة العملة المحلية عبر إدارة فعالة للعرض النقدي. من خلال السياسات النقدية التي تضمن عدم حدوث تضخم مفرط أو انخفاض حاد في قيمة العملة، ما يعزز الثقة في الاقتصاد الوطني.
- **الاستقرار الاقتصادي الكلي:** يشير إلى قدرة الاقتصاد على الحفاظ على معدل نمو مستدام ومستوى منخفض من البطالة والتضخم، بالإضافة إلى توازن في حسابات الدولة المالية.
- **الاستقرار الاجتماعي:** يشمل تقليص الفوارق الاجتماعية بين الطبقات المختلفة، بحيث يتمكن المواطنون من الاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي. هذا البعد مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يساهم في تعزيز الثقة في النظام الاقتصادي.

3. عوامل تؤثر في الاستقرار الاقتصادي:

الاستقرار الاقتصادي لا يتحقق إلا من خلال التفاعل المعقد لعدة عوامل، من أهمها: (مقالاتي2012:12،13).

- **السياسات المالية والنقدية:** تُعتبر السياسات المالية (كالإنفاق الحكومي والضرائب) والسياسات النقدية (مثل التحكم في أسعار الفائدة والعرض النقدي) من الأدوات الأساسية لضمان استقرار الاقتصاد. على سبيل المثال، يمكن للحكومة أن ترفع الضرائب لتقليل الإنفاق الزائد، أو أن تخفض سعر الفائدة لتحفيز الاستثمار.
- **الاستثمارات العامة والخاصة:** الاستثمارات في المشاريع الكبرى، مثل البنية التحتية والتعليم والصحة، يمكن أن تساهم في استقرار الاقتصاد على المدى الطويل. كما أن الاستثمارات الخاصة تساعد في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية.
- **التقلبات الاقتصادية العالمية:** الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على تصدير النفط، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. فإذا ارتفعت أسعار النفط، قد يشهد الاقتصاد الليبي تحسنًا، ولكن في حال انخفاض الأسعار، يواجه الاقتصاد تحديات كبيرة بسبب انخفاض الإيرادات.
- **الاستقرار السياسي:** يرتبط الاستقرار الاقتصادي ارتباطًا وثيقًا بالاستقرار السياسي. عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى غياب السياسات الاقتصادية المستدامة ويخلق بيئة غير مواتية للاستثمار. في ليبيا، تؤثر النزاعات الداخلية على قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات الاقتصادية، مما يزيد من التحديات التي تواجه الاقتصاد.

4. أهمية الاستقرار الاقتصادي:

- الاستقرار الاقتصادي يعد ضروريًا لأسباب عدة، ومنها: (بن عبدالرحمن2021،74).
- **تحقيق معدلات نمو اقتصادية مستدامة:** يمكن للاقتصاد المستقر أن يحقق نموًا مستدامًا يعزز القدرة الإنتاجية في البلاد، مما يسهم في تحسين مستويات المعيشة.
- **زيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية:** يعد الاستقرار الاقتصادي عامل جذب رئيسي للمستثمرين الأجانب والمحليين، حيث أن المستثمرين يفضلون العمل في بيئة مستقرة توفر الأمان المالي والسياسي.
- **تحقيق مستوى معيشة أفضل:** في بيئة اقتصادية مستقرة، يتحسن مستوى الدخل وتقل نسب البطالة، مما يؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

5. التحديات التي تواجه الاستقرار الاقتصادي في ليبيا:

يواجه الاقتصاد الليبي تحديات كبيرة من أجل الحفاظ على استقراره، وتتمثل أبرز هذه التحديات في:

- **الاعتماد الكبير على النفط:** رغم أن النفط يشكل المصدر الرئيسي للإيرادات في ليبيا، فإن الاعتماد الكبير عليه يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات التي قد تحدث نتيجة لتقلبات أسعار النفط العالمية. خلال السنوات الأخيرة، أثبتت هذه الحقيقة عند انخفاض أسعار النفط بشكل كبير، مما أثر على قدرة الدولة في تلبية احتياجاتها.
- **الاستقطاب السياسي والأمني:** يشهد الوضع السياسي في ليبيا حالة من الاستقطاب والتنافس بين الأطراف المختلفة. هذا التوتر يؤثر بشكل مباشر على استقرار الاقتصاد من خلال غياب التوافق على السياسات الاقتصادية التي من شأنها أن تعزز الاستقرار.
- **الفساد وضعف المؤسسات:** يعد الفساد من العوامل الرئيسية التي تؤثر سلبًا على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا. حيث يساهم الفساد في تدهور كفاءة الإنفاق الحكومي ويؤدي إلى توزيع غير عادل للموارد، مما يعرقل النمو الاقتصادي.

6. الاستقرار الاقتصادي والتضخم:

يعتبر التضخم أحد التحديات الرئيسية التي تؤثر في استقرار الاقتصاد، حيث أن التضخم المرتفع يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، مما يعطل استقرار الأسعار. في ليبيا، عانى الاقتصاد من مستويات مرتفعة من التضخم، خاصة في أعقاب الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير وتأثيره على القدرة الشرائية للمواطنين.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

عندما يرتفع التضخم، تتأثر القدرة على الاستهلاك وتقل القوة الشرائية، وهو ما يؤثر على الأفراد، وخاصة ذوي الدخل الثابت. في ليبيا، مع تزايد مستويات التضخم، تأثرت الحياة اليومية للمواطنين، وتضاءلت فرص تحسين مستوى المعيشة. (اللافي2016:48).

لتقليل تأثير التضخم على الاستقرار الاقتصادي، يتعين على الحكومة اتخاذ تدابير فعّالة للحد من التضخم، مثل زيادة الإنتاج المحلي وتحسين السياسات النقدية والسيطرة على عرض النقود.

ثالثاً: العلاقة بين التضخم والاستقرار الاقتصادي

هناك جدل اقتصادي واسع:

بعض المدارس ترى أن التضخم المعتدل قد يحفّز النشاط الاقتصادي.

بينما تتفق معظم الدراسات أن التضخم المرتفع وغير المتوقع يؤدي إلى فقدان الاستقرار من خلال تقلبات الأسعار، تآكل الدخول، وتراجع الاستثمار، مما يعمق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. (أقشيش2020:15):

الفصل الثاني: المنهجية البحثية

1. المنهج المستخدم

المنهج الوصفي التحليلي: يُستخدم لعرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالتضخم والاستقرار الاقتصادي وتحليل تطوراتها عبر الزمن.

المنهج القياسي: يُستخدم لاختبار العلاقات الكمية بين المتغيرات باستخدام نماذج رياضية وإحصائية دقيقة تعتمد على بيانات فعلية.

2. مصادر البيانات

البيانات يتم جمعها من مصادر موثوقة مثل:

مصرف ليبيا المركزي: يوفر بيانات سنوية عن معدل التضخم وسعر الصرف والسياسات النقدية.

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي: تقدّم تقارير مقارنة ومؤشرات اقتصادية دولية تساعد في وضع السياق العام.

الدراسات الأكاديمية: تُستخدم لدعم الجوانب النظرية والتحقق من صحة النموذج المستخدم.

3. المتغيرات المستخدمة في الدراسة

المتغير المستقل: معدل التضخم (CPI)، ويقيس التغير في الأسعار الذي من المتوقع أن يؤثر على باقي المتغيرات.

المتغيرات التابعة: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وتشمل:

الناتج المحلي الإجمالي (GDP): لقياس النمو الاقتصادي.

معدل البطالة: كمؤشر على صحة سوق العمل.

سعر الصرف: كمؤشر على الاستقرار النقدي.

4. نموذج الدراسة القياسي

يُستخدم نموذج انحدار خطي متعدد (Multiple Linear Regression) للتنبؤ بتأثير التضخم على الاستقرار الاقتصادي:

$$SE_t = \alpha + \beta_1 INF_t + \beta_2 GDP_t + \beta_3 EX_t + \varepsilon_t \qquad (1)$$

حيث:

SE_t: الاستقرار الاقتصادي في السنة t (يُقاس من خلال تركيبة من المؤشرات).

INF_t: معدل التضخم.

GDP_t: معدل نمو الناتج المحلي.

EX_t: استقرار سعر الصرف.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ε_t: الحد العشوائي، ويمثل العوامل الأخرى غير المفسرة في النموذج.

الدراسة القياسية

توصيف وطريقة تقدير النموذج:

أولاً - توصيف النموذج:

يُعد النموذج الاقتصادي تبسيطًا للواقع، حيث يتم من خلاله التعبير عن الظواهر الاقتصادية في صورة نموذج رياضي. وبإضافة حد الخطأ، يتحول النموذج الرياضي إلى نموذج قياسي. لذلك، فإن عملية بناء النموذج القياسي تُعد خطوة أساسية في التوصيف العلمي، تهدف إلى تحديد المتغيرات وتوضيح نوع واتجاه التأثير، وذلك كما هو موضح بالنموذج التالي:

"ES"t=α+β·Inft+et(1)"ES"_t = α + β \cdot Inf_t + e_t \tag{1}"ES"t=α+β·Inft+et(1

حيث أن:

- ES: يمثل مؤشر الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2005–2020) ، وتم قياسه من خلال معامل مركب يجمع بين متغيرات اقتصادية كلية تعكس استقرار الاقتصاد مثل التقلبات في الناتج المحلي، التضخم، سعر الصرف، البطالة... إلخ.
- Inf: معدل التضخم، وتم احتسابه من خلال نمو الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس 2003).
- α: الحد الثابت، وهو يمثل قيمة الاستقرار الاقتصادي عند استبعاد أثر التضخم.
- e_t: يمثل المتغير العشوائي الذي يشمل تأثير العوامل الأخرى التي لم تُدرج في النموذج.

التوقعات القبلية:(Prior Expectations)

اختلفت آراء المدارس الاقتصادية حول طبيعة العلاقة بين التضخم والاستقرار الاقتصادي. فبينما ترى المدرسة الكلاسيكية أن التضخم يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي، تشير النظرية الكنزية إلى أن العلاقة تعتمد على مصدر التضخم؛ فإن كان التضخم مدفوعًا بالطلب، فإن أثره على الاستقرار قد يكون محدودًا أو مؤقتًا. أما المدرسة النيوكلاسيكية فتؤكد أن العلاقة بين التضخم والاستقرار الاقتصادي قد تكون معقدة وغير خطية، في حين تعتبر المدرسة النقدية أن التضخم المرتفع والمستمر هو أكبر مهدد للاستقرار الاقتصادي، خاصة في الأجل الطويل.

وبالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الليبي، واعتماد الدولة الكبير على قطاع النفط، وتقلب الظروف السياسية والأمنية، إضافة إلى الدراسات السابقة وفرضية البحث، يُتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين التضخم والاستقرار الاقتصادي.

β<0β < 0β<0

ثانياً: طريقة تقدير النموذج والاختبارات المستخدمة:

تم تقدير المعادلة رقم (1) بالصيغة الخطية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العاديةOLS ، والتي تعتمد على تقليل مجموع مربعات الأخطاء العشوائية، وتوفر أفضل التقديرات لمعلمات النموذج كونها غير متحيزة وتتمتع بأقل تباين ممكن، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي E-Views 10.

ولضمان صحة النتائج، تم إجراء تقييم شامل للنموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية، وذلك وفقًا لما يلي:

1- اختبار المعنوية الاقتصادية:

يُقارن فيه بين إشارات وقيم المعاملات المقدّرة مع ما تقرره النظرية الاقتصادية من حيث نوع العلاقة المتوقعة وحدودها المنطقية، بهدف التأكد من أن المعلمات المقدرة تعكس الواقع الاقتصادي بشكل مقبول (عطية، 2005: ص 42–43).

-2اختبار المعنوية الإحصائية:

تم استخدام عدة اختبارات للتأكد من صحة النموذج إحصائيًا وخلوه من المشكلات القياسية:

- أ- اختبار معنوية المعلمات (اختبار t): يُستخدم لتحديد معنوية كل معلمة على حدة، لمعرفة ما إذا كان للمتغير المستقل تأثير معنوي على المتغير التابع.
- ب- اختبار معنوية النموذج ككل) اختبار F: لتحديد ما إذا كانت جميع المعلمات ذات دلالة معنوية مجتمعة.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

- ج- اختبار القدرة التفسيرية للنموذج (معامل التحديد المعدل :R¯2\bar{R}^2R¯2) يُستخدم لقياس مدى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير في المتغير التابع، وخاصة في حالة الانحدار المتعدد.

2- اختبار الارتباط الذاتي:(Durbin-Watson)

يُستخدم للكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين قيم الخطأ في الفترات الزمنية المختلفة، وهو ما قد يؤثر على كفاءة التقدير وحياديته (دوما نيك وسالفادور، 219–220).

نتائج التقدير والتقييم:

أولاً: نتائج تقدير العلاقة بين التضخم والاستقرار الاقتصادي:

تم تقدير النموذج القياسي بإدخال بيانات السلاسل الزمنية لمتغيري التضخم والاستقرار الاقتصادي بالصيغة الخطية باستخدام برنامج E-Views 10. وقد تم إجراء محاولات متعددة للوصول إلى أفضل صيغة تقديرية تمثل نموذج الدراسة، إلا أن النتائج لم تكن مقبولة إحصائيًا واقتصاديًا في البداية.

وبناءً على ذلك، قام الباحث بتحليل السلاسل الزمنية بيانياً، ليتبين وجود تغيرات أو صدمات هيكلية واضحة، خاصة في مؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال سنوات مثل 2011 و2014، بفعل الأوضاع السياسية والأمنية، وكذلك في بيانات التضخم.

ولمعالجة هذه الصدمات، تم إدراج متغير صوري (Dummy Variable) في السنوات التي شهدت تغيرات حادة، بهدف امتصاص آثار هذه الصدمات الهيكلية وتحسين نتائج التقدير.

الشكل رقم (5): الرسم البياني للمتغيرات التضخم والنمو الاقتصادي.

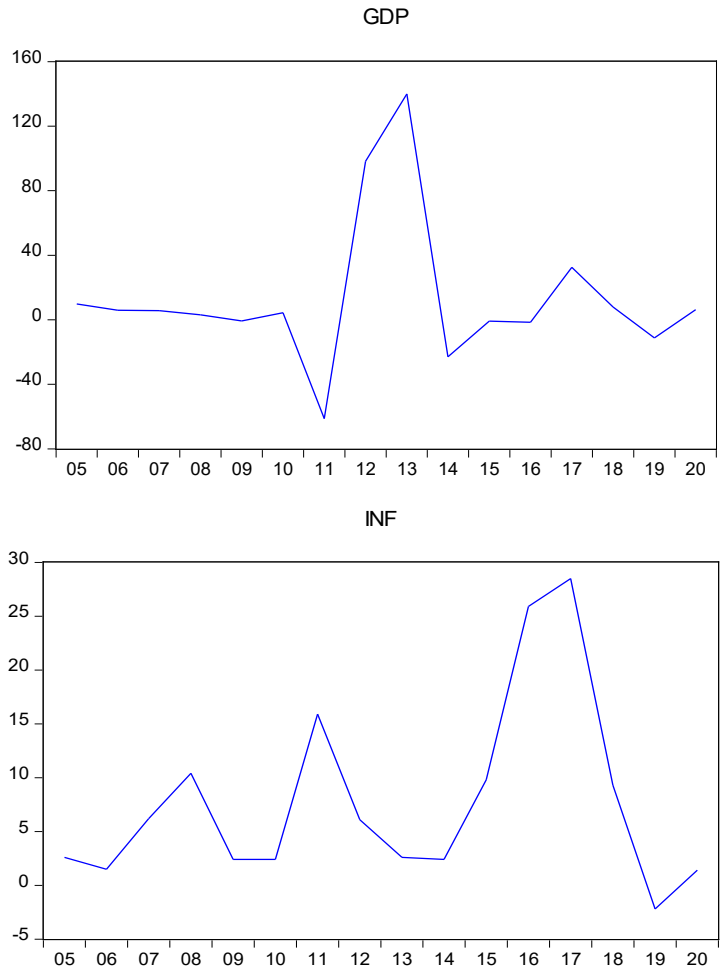

المصدر: مخرجات برنامج (E-Views 10)

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

وبإضافة المتغير الصوري إلى النموذج يصبح كالآتي:

$$GDP = a + b1(Inf) + b2D + e_t \dots\dots\dots (2)$$

ومن المتوقع أن تكون قيمة معلمات الدالة

$$a, b1 > 0 \dots\dots b2 < 0$$

وبعد تقدير النموذج القياسي كانت النتائج كالآتي:

$$GDP_t = 11.15439 - 1.777430INF + 64.79099D + e_t \quad \dots\dots\dots (4)$$

جدول رقم (1): -

نتائج تقدير العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2020 م).

	المتغير التابع GDP						
المتغيرات المستقلة INF, D	قيمة المعلمات	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية*	R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية**	قيمة DW المحسوبة***
الحد الثابت $\hat{a}$	11.15	0.8	1.76	0.25	3.5	2.76	2.29
$\widehat{b1}$	-1.77	-1.4	1.76				
$\widehat{b2}$	64.79	2.6	1.76				

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج (E-Views 10)

ثانياً: التقييم الإحصائي والاقتصادي للنموذج القياسي

أولاً: التقييم الإحصائي

أ- اختبار :(t) صياغة الفرضية

- **الفرض العدم: H0:β1=0H_0: \beta_1 = 0H0:β1=0**
- **الفرض البديل: H1:β1≠0H_1: \beta_1 \neq 0H1:β1=0**
- **الفرض العدم: H0:β2=0H_0: \beta_2 = 0H0:β2=0**
- **الفرض البديل: H1:β2≠0H_1: \beta_2 \neq 0H1:β2=0**

التعليق على نتائج اختبار(t) :

تشير نتائج التقدير المبينة في الجدول رقم (1) إلى أن القيمة المطلقة لـــ t المحسوبة للمعلمة (b^1)(\hat{b}_1)(b^1) سجلت (1.4-)، وهي أصغر من القيمة الجدولية لِـــ t عند مستوى معنوية 1(1.76) %، وبالتالي يتم قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل، ما يعني أن معلمة التضخم غير معنوية إحصائيًا في تفسير الاستقرار الاقتصادي. أما قيمة t المحسوبة للمعلمة (b^2)(\hat{b}_2)(b^2)فقد سجلت (2.6)، وهي أكبر من القيمة الجدولية(1.76) ، وبالتالي يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، مما يدل على أن معلمة المتغير الصوري معنوية إحصائيًا.

ب- اختبار :(F) صياغة الفرضية

- الفرض العدم: H0:α=β1=β2=0H_0: \alpha = \beta_1 = \beta_2 = 0H0:α=β1=β2=0 :
- الفرض البديل: H1:α≠0H_1: \alpha \neq 0H1:α□=0 أو: H1:α≠0H_1: \alpha \neq 0H1:α□=0 أو β1≠0\beta_1 \neq 0β1□=0 أو β2≠0\beta_2 \neq 0β2□=0

التعليق على نتائج اختبار:(F)

تشير نتائج الجدول رقم (1) إلى أن قيمة F المحسوبة بلغت(3.5) ، وهي أكبر من القيمة الجدولية لِـــ F عند مستوى معنوية 10(2.76) %، مما يؤدي إلى رفض الفرض العدم وقبول الفرض **البديل.**

وهذا يدل على أن مجمل معلمات النموذج معنوية إحصائيًا، ويشير أيضًا إلى أن النموذج يتمتع بتوصيف رياضي جيد يعكس العلاقة بين التضخم والاستقرار الاقتصادي.

ج- معامل التحديد:(R^2)

تشير نتائج اختبار القدرة التفسيرية، الممثلة في معامل التحديد المعدل (R¯2)(\bar{R}^2)(R¯2)، إلى أن حوالي 25% من التغير الحاصل في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي يمكن تفسيره عبر متغيرات النموذج (التضخم والمتغير الصوري)، بينما 75%من التغيرات تُعزى إلى متغيرات أخرى لم يتم تضمينها في النموذج، ويحتويها الخطأ العشوائي .eee وهذا يعني أن هناك عوامل مؤثرة أخرى خارج نطاق النموذج الحالي، مثل: التغيرات في أسعار النفط، أو السياسات المالية والنقدية، أو الأحداث الأمنية والسياسية.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

د- اختبار الارتباط الذاتي) اختبار دوربين-واتسون:(DW

بلغت إحصائية DW المحسوبة(2.29) ، وبمقارنتها بالقيم الجدولية (DU=1.53 , DL=0.98) يتضح أن القيمة المحسوبة أكبر منDU ، وبالتالي يتم قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل، مما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج.

ثانياً: التقييم الاقتصادي

من خلال النظر إلى إشارة معامل التضخم في النموذج، يتبين أنها سالبة وغير معنوية، وهو ما يتماشى مع ما ذهبت إليه بعض المدارس الاقتصادية مثل المدرسة الكلاسيكية، والتي ترى أن التضخم لا يؤدي بالضرورة إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل.

ويدل ذلك على أن استقرار الاقتصاد الليبي لا يتأثر مباشرة بمستويات التضخم فقط، وإنما يتأثر بعوامل اقتصادية وهيكلية أخرى أكثر تعقيدًا، من بينها:

- **الصدمات السياسية والأمنية، خاصة ما بعد عام 2011.**
- **التقلبات الحادة في أسعار النفط، كون الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية.**
- **ضعف مؤسسات الدولة والانقسام السياسي والاقتصادي.**
- **انخفاض معدلات الإنتاج المحلي والإيرادات العامة.**

وتُظهر هذه العوامل مجتمعة أن التضخم ليس المسبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، بل يمثل أحد الأعراض ضمن سياق اقتصادي أوسع.

ومن الأدلة الداعمة لهذا التفسير، ما أشارت إليه نتائج معامل التحديد المعدل، حيث أوضحت أن فقط 25% من التغيرات في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تُعزى للتضخم، بينما تُعزى 75%منها لعوامل خارجية مثل الأزمات السياسية والنفطية والاقتصادية، التي تمثل الجزء الأهم في تفسير زعزعة الاستقرار.

أما المتغير الصوري، فقد ظهر بمعنوية عالية وإشارة موجبة، مما يعكس التأثير الكبير للأحداث السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال فترة الدراسة، ويؤكد أن الظروف غير الاقتصادية لها دور محوري في تفسير مدى استقرار الاقتصاد الليبي.

النتائج والمناقشة:

من خلال التحليل القياسي الذي أُجري في هذه الدراسة، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية وضعيفة وغير معنوية بين معدلات التضخم ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، مما يشير إلى أن التضخم لا يُعد العامل الرئيسي في تفسير التغيرات التي طرأت على الاستقرار الاقتصادي خلال فترة الدراسة. وتتوافق هذه النتيجة مع ما ذهبت إليه المدرسة الكلاسيكية، التي ترى أن التضخم ظاهرة نقدية لا تؤثر بالضرورة على الاستقرار العام في المدى الطويل، وبالتالي تُستبعد صحة فرضية الدراسة التي تفترض وجود علاقة قوية بين التضخم والاستقرار.
2. ظهر المتغير الصوري المستخدم لتمثيل الأحداث السياسية والأمنية التي شهدتها ليبيا خلال فترة الدراسة (خاصة بعد عام 2011) بقيمة موجبة ومعنوية، وهو ما يؤكد أن عوامل عدم الاستقرار السياسي والأمني كان لها الأثر الأكبر في تراجع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، مقارنة بتأثير التضخم وحده. مما يشير إلى أن البيئة الكلية غير المستقرة لعبت دورًا حاسمًا في زعزعة استقرار الاقتصاد الوطني.
3. أوضح معامل التحديد المعدل (R^2) أن حوالي 25% فقط من التغير الحاصل في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي يمكن تفسيره بمعدل التضخم، وهي نسبة تعتبر ضعيفة نسبيًا وفقًا للمعايير الإحصائية، مما يعزز من فرضية تدخل عوامل أخرى أكثر تأثيرًا مثل: انخفاض العائدات النفطية، تدهور الأوضاع الأمنية، ضعف المؤسسات الاقتصادية، وانكماش الإنتاج المحلي، الأمر الذي ساهم في تقويض الاستقرار العام.

التوصيات:

في ضوء النتائج المتوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

1. تعزيز البحث العلمي من خلال تشجيع الباحثين والأكاديميين على إجراء دراسات تحليلية معمقة لفهم العلاقة بين التضخم والاستقرار الاقتصادي بشكل أكثر دقة، مع توسيع نطاق المتغيرات المدروسة.
2. ضرورة تبني سياسات اقتصادية متكاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين التحكم في معدلات التضخم وتعزيز مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، مع التركيز على محاربة البطالة، وتحسين كفاءة السوق، ورفع مستوى الثقة في النظام النقدي.
3. إعادة تقييم السياسات النقدية والمالية الحالية بما يضمن انسجام أدوات السياسة الاقتصادية الكلية في تحقيق الاستقرار، والتقليل من الآثار الانكماشية أو التضخمية غير المرغوب فيها.
4. اعتماد سياسة نقدية فعالة تستند إلى استهداف معدل تضخم محدد ومعلن، بحيث يعمل المصرف المركزي ضمن إطار واضح للسيطرة على التضخم دون التأثير سلبًا على الاستقرار العام.
5. ضبط عرض النقد بما يتلاءم مع متطلبات النمو الحقيقي في الاقتصاد، وذلك من خلال سياسة قائمة على قواعد نقدية واضحة، تساهم في خلق مناخ اقتصادي مستقر ومستدام.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

6. ضـــرورة الاهتمام بإصـــلاح الجهاز المالي والرقابي للدولة، من خلال تفعيل دور الأجهزة الرقابية كجهاز حماية المستهلك ومراقبة الأسواق، بهدف الحد من ظاهرة الاحتكار وارتفاع الأسعار غير المبرر.
7. تفعيل دور القطاع الخاص في تعزيز الاســـتقرار الاقتصـــادي، من خلال إزالة القيود الإدارية، وتقديم الحوافز، وتوسيع قاعدة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، ما يساهم في خلق بيئة اقتصادية مستقرة وأكثر مرونة.
8. دعوة السـلطات الاقتصـادية والنقدية إلى تطوير مؤشـرات دقيقة لقياس الاسـتقرار الاقتصـادي، تكون قادرة على رصد التغيرات الهيكلية، وتُستخدم كأداة لتوجيه السياسات الاقتصادية بشكل أفضل وأكثر واقعية.

الخاتمة:

تتصدّر ظاهرة التضخم اهتمام الباحثين وصُنّاع القرار الاقتصادي، إذ تُعد من أكثر القضايا الاقتصادية تعقيدًا وتكرارًا في التحليل والنقاش، نظرًا لما تُخلفه من آثار سلبية على المستويين الاقتصـادي والاجتماعي. ويُعد التضـخم ظاهرة متعددة الأبعاد، تتأثر بعوامل داخلية وخارجية تختلف حدتها حسب طبيعة وواقع كل اقتصـاد، الأمر الذي يجعل من دراسته وتحليله ضرورة مستمرة لفهم ديناميكيته والحد من تداعياته.

وقد شـهد الاقتصـاد الليبي خلال العقود الأخيرة اختلالات واضـحة تمثلت في ارتفاع معدلات التضـخم، نتيجة لجملة من الأسـباب المرتبطة بالهيكل الاقتصـادي، والظروف السـياسـية والأمنية، فضـلاً عن الانكشـاف الخارجي. وقد انعكسـت هذه الاختلالات سلبًا على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، ما دفع الجهات المسؤولة إلى محاولة تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى الحد من تفاقم الأسعار، وتقليص الآثار السلبية للتضخم، وتعزيز أسس الاستقرار الاقتصادي بما يضمن توازن السوق وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية.

وتسعى هذه الدراسة بشكل رئيس إلى معرفة العلاقة بين التضخم والاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2005–2020، حيث يُعد الاستقرار الاقتصادي أحد أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها لما له من دور محوري في خلق بيئة اقتصـادية صـحية ومستدامة. فاستقرار الأسعار والنظام النقدي والنمو المعتدل جميعها عوامل تندرج ضمن مفهوم الاستقرار الاقتصـادي، الذي يتأثر بشكل مباشر بمستوى التضـخم. ويُعتبر فهم هذه العلاقة أمرًا جوهريًا لتوجيه السياسـات الاقتصـادية نحو خلق توازن بين ضـبط الأسـعار وتعزيز الأداء الاقتصـادي، بما يخدم التنمية المسـتدامة ويحسّـن من مسـتوى معيشـة الأفراد.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجـــــــع

1. و عزوم اللافي، عبد الرحيم؛ محمد، مصباح سعيد؛ أبو القاسم، عامر السعيدي .(2016). أثر السياسات المالية والنقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010-2014 .ندوة حول الأزمة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الليبي: التحديات وسياسات الإصلاح المطلوبة، جامعة سبها.
2. إربايكال، إي؛ أوكويان، إتش. أ . (Erbaykal, E., & Okuyan, H. A.). (2008). Does Inflation Depress Economic Growth? Evidence from Turkey. International Research Journal of Finance and Economics، (17)، 40-48.
3. أقشيش، رميسة .(2019-2020). تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1987-2018]رسالة ماجستير غير منشورة.[
4. العباس، بلقاسم .(2006، مارس). الاقتصاد القياسي .مجلة جسر التنمية، .(51)5المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
5. الشيخ طه، رانيا .(2021). التضخم: أسبابه وآثاره وسبل معالجته (سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18). صندوق النقد العربي.
6. بعوني، ليلى .(2017). النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر .(2010-1970) مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، .(2)6مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر.
7. بن عبد الرحمن، عبد الصمد .(2020-2021). التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية]أطروحة دكتوراه غير منشورة.[
8. بورحلي، وحيدة .(2014-2015). أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013]رسالة ماجستير غير منشورة.[
9. ثاليب، إس. دي . (Thanh, S. D.). (2015). Threshold effects of inflation on growth in the ASEAN-5 countries: A panel smooth transition regression approach. Journal of Economics, Finance and Administrative Science، 20(38)، 41-48.
10. رجب، وضاح نجيب .(2010). التضخم والكساد: الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي (ط. 1). دار النفاس، عمان.
11. الروبي، نبيل .(2010). نظرية التضخم .مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

12. سالفادور، دومانيك) .ب.ت .(الإحصاء والاقتصاد القياسي (ط. 4). (سعدية حافظ منتصر، مترجم). الدار الدولية للنشر، القاهرة.
13. شيخة، عبد الرؤوف؛ العياشي، أسامة .(2016-2017) .أثر بعض المتغيرات على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL للفترة 1980-2015]رسالة ماجستير غير منشورة.[
14. عطية، عبد القادر محمد .(2005) .الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق)ط. 2.(
15. عناية، غازي .(1990) .تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي .دار الجبل، بيروت.
16. قاسيدي، إف؛ مياكانيمالا، ك (Kasidi, F., & Mwakanemela, K.). (2013). Impact of Inflation on Economic Growth: A Case Study of Tanzania. Asian Journal of Empirical Research، 3(4)، 363-380.
17. القشاط دفع السيد، ليلى على2015) .، مارس .(قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة (1994-2012)(رسالة ماجستير غير منشورة).
18. مجيد، فتحي محمد بالحسن2016) .، خريف .(دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد الليبي [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة بنغازي.
19. محمد، طلحة .(2018-2019) .قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) في الجزائر، خلال الفترة 1979-2017 [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة أبي بكر بلقايد.
20. مكيد، علي؛ عشيط، علاء الدين .(2017) .أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري .(1990-2015)بحوث اقتصادية عربية، (79-78)، ربيع – صيف 2017.
21. رحومة، عبد السلام مسعود؛ الصالحي، عبد العزيز على .(2019، خريف). أثر التضخم على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2018 .مجلة الجامعي، .(30)النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي.
22. أحمد، خالد على العجيلي؛ المحجوبي، أحمد .(ب.ت). دور السياسة الاقتصادية في علاج التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2004-2018م .جامعة صبراته.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJFAS** and/or the editor(s). **SAJFAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)